# دعائم ومحـددات التعـاون الاقتصادي بين العراق والسعودية

أ.د. عامر هاشم عواد (*)

## المقدمة

تسـهم عوامـلا متعـددة فـي رفع قيمـة العمق الاسـتراتيجي للعـراق، منهـا تلـك العوامـل الثابتة التي يشـار اليها ب (التاريخ والجغرافيا والسـكان)، وهي عوامل اذا مـا وجدت القيادة الحكيمـة، فانها تجعل من العمق الاسـتراتيجي مقدمة نحو لعب دور اقليمي ودولي اكثر فاعلية.

بيد انـه وفي احيان اخرى، ومـع تواجد العمق الاسـتراتيجي و توفـر القيـادة الجيـدة، الا ان الصـراع الاقليمي والدولي قد يحـد من فاعلية العمـق الاسـتراتيجي للدولـة كمدعـاة لتحقيق دور خارجي اكبر، فتحويل دولة ما الى سـاحة صـراع وتصفيـة حسـابات كمـا يحصـل في العراق، من شـانه ان يقلل مـن القيمة الحقيقية للعمق الاسـتراتيجي ويجعلها عامل سـكون لا يفضي لتحقيق التقدم.

وعندمـا كتب وزير الخارجية التركي الاسـبق الدكتـور احمـد داود اوغلـو كتابـه ( العمـق الاسـتراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليـة)، فانه انطلق من فكرة ان هناك عاملين مهمين في العمق الاسـتراتيجي للدولة وبالذات تركيا، وهما عاملان ثابتان لا يسـتطيع البشـر تغييرهمـا ، التاريـخ والجغرافيـا، بالتالي فان الـدول مطالبـة بـان توظـف كلا مـن التاريخ والجغرافيـا كعامليـن مهميـن في قـوة الدولة ودورها.

واذا ما اسـقطنا تلك النتيجة علـى العراق، هل شـكل ذلك العمـق عاملا داعمـا ام كابحا على صعيد التعاون الاقتصادي العراقي السعودي؟

سـيناقش البحـث تاثيـر دعائـم التعـاون على العلاقات السـعودية العراقية وسـيرها، وكذلك تاثيـر محددات التعـاون ايضا على سـير تلك العلاقة، ليحاول ان يستشـف صورة المسـتقبل فيما يخص التعاون الاقتصادي بين البلدين.

**اهمية البحث:** تتاتى اهمية البحث من مناقشـته لموضـوع التعـاون الاقتصـادي بيـن قوتيـن فاعلتيـن ومؤثرتين في المنطقـة وهما العراق والسـعودية ومدى قدرة الدولتيـن على تجاوز المحـددات والاسـتفادة من الدعائـم للتقدم بتلك العلاقة.

(*) مركز الدراسات الاقليمية والدولية - جامعة بغداد
dramerawad@gmail.com

**مشكلة البحث:** سيحاول البحث التصدي لمشكلة البحث والتي تنبع من السؤال الرئيس الاتي: ما ابرز محـددات التعاون العراقي السـعودي في المجـال الاقتصـادي وما ابـرز دعائمه؟ وهل حققت العلاقات العراقية السـعودية تقدما خلال السنوات المنصرمة؟

**فرضية البحث:** ينطلـق البحث لاثبات فرضية مفادها ان نجاح البلدين العراق والسـعودية في تقليـل الفجوة بيـن المحـددات والدعائم افضت لتوسـيع التعـاون الاقتصـادي وبنـاء الثقة في العلاقات البينية.

**هيكلية البحث:** ستوزع هيكلية البحث على ثلاثة محاور، يتناول الاول محددات التعاون العراقي السـعودي، اما المحـور الثاني فيتنـاول دعائم التعاون العراقـي السـعودي، ويناقش المحور الثالـث تصاعـد وتيـرة التعـاون الاقتصـادي العراقي السعودي.

**اولا: دعائـم التعـاون الاقتصـادي العراقي السعودي**

كي نثبـت فرضية البحث التي ترى ان التعاون بين العراق والسـعودية سـيتغلب على الخلاف ويتصاعد، لا بد من مناقشـة اشكال ومنطلقات تلـك الدعائم، ذلك ان ثمة مجالات وانحو سـعة دافعة نحو تحسين العلاقات الاقتصادية العراقية السـعودية، نابعة من متغيرات البيئتين الداخلية لكل من العراق والسـعودية، وكذلك من طبيعة المتغيـرات الدوليـة التي اخـذت تفرض على العراق والسعودية الاتجاه نحو تحسين العلاقات وتقدمها.

فعلى صعيـد المتغيـر الداخلـي العراقي، نجد ان الحكومـات العراقيـة المتتابعة لا سـيما منذ حكومة السـيد العبادي وما بعدها قد ادركت ان البيئـة الدولية هي إحدى أبـرز الدوائر المؤثرة في العراق، والتي ينبغي العمل على استثمارها [1]، من أجل تحقيق مزيد من المنافع الاقتصادية والدعـم الدولي لتجـاوز التحديات التي واجهها العراق تحديدا بعد العام ٢٠١٤، عبر الحصول على الدعم السياسي المتمثل بالعلاقات العراقية الجيدة مع البيئة الدولية ، ودعم جهود الحكومة العراقية حيال ترسـيخ سـلطة الدولـة، وكذلك توافر الدعم اللوجستي للقوات الأمنية العراقية، اذ ادرك المجتمـع الدولـي أهميـة الحفاظ على الاسـتقرار السياسـي والأمني في العراق، في مرحلـة تزامنـت مـع تداعيات صعـود حركة طالبـان فـي أفغانسـتان وانسـحاب القـوات الامريكيـة منها فـي اب ٢٠٢١، والتي اعادت طرح موضوع التوازنـات الاقليمية والدولية ، والامن الدولي ، والى جانب الاهتمام الامريكي فقـد اظهـر حلـف الناتو رغبتـه بتاكيـد التزام موضـوع دعـم العـراق سياسـياً وامنيـاً لكبح جمـاح التهديدات التقليدية وغيـر التقليدية التي يمكـن ان يتعرض لها. وفـي قمة بغداد للتعاون والشـراكة ، بمشـاركة دول الجـوار العراقي والمنطقة والـدول الخمس الدائمة العضوية في مجلـس الأمن. ، فـي اب ٢٠٢١، قال الرئيس الفرنسـي ماكرون : « نحن هنا لتعزيز سـيادة العراق وأمنه المسـتدام، ملتزمون بالشراكة مع الحكومة العراقية لمحاربة الإرهاب، « [2].

وفي خطوة مهمة على الصعيد الدولي، عقدت فـي الولايـات المتحدة قمة واشـنطن ( قمة من أجل الديمقراطية) في ١٢ كانون الاول ٢٠٢١ ، وقد وجه الرئيس الامريكي جو بايدن دعوات إلى قـادة ١١٠ دول للمشـاركة فـي تلك القمة الافتراضيـة، وكان العراق هـو الدولة العربية الوحيدة المدعوة للقمة ، على نحو يعطي تصور عن حجـم الدعـم الامريكي لهذا البلـد ، ودعم جهوده على اسـتعادة سلطة الدولة والاستقلالية في السياسـة الخارجيـة، وجاء ذلـك بعد تاكيد

رئيس الحكومة العراقية ان هنالك رؤية عراقية تعـن طريـق الرغبـة في إعـادة العـراق إلى وضعه السياســي الطبيعي، ويكون طرفاً دولياً مسـؤولاً تجاه التزاماته، ويكون محطة للسـلام وداعمـاً للاسـتقرار على الصعيدَيـن الإقليمي والدولـي، وكان احـدى الموضوعـات المهمة المصاحبة لتلك التطورات هو الاعلان في ٢٢ كانـون الأول ٢٠٢١ عن اكمال العراق سـداد التعويضات كاملة للكويت بموجب قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ في عام ١٩٩١ ، والبالغة نحو ٥٢,٤ مليار دولار [٣].

وعلـى صعيد متغيرات البيئة السـعودية، فقد حصـل تغييـر جذري فـي السياسـة الخارجية للمملكـة العربيـة السـعودية تجاه العـراق في العـام ٢٠١٥ بعد تولي الملك (سـلمان بن عبد العزيز)، ثم اتسع التغيير بعد صعود ولي عهده الأميـر (محمـد بن سـلمان) ، اذ تبنت سياسـة جديدة ،فقد تم تفعيل عمل سفارة المملكة العربية السـعودية في بغداد، وفتـح قنصلية في أربيل، وكان لدى الجانب السعودي النية بفتح اكثر من قنصلية في العراق، كذلك فتح المجال لزيارات متبادلـة وعلى اعلى المسـتويات، ايضا لم تعد المملكة العربية السـعودية تتحسس من التعامل والترحيـب باطـراف عراقية صديقـة لايران اذ اسـتخدمت براغماتيـة عالية فـي هذا الملف لتخفيـف حدة الاصوات الداخليـة العراقية التي من الممكن ان تسـتعدي التوجه السعودي تجاه العراق» [٤].

مما يلحظ في هذا الشأن ان سنوات الابتعاد التي حصلـت بين العـراق والمملكة سـاعدت على التمـزق والعداء بين الجانبيـن وتعزيز مواقف الجماعـات المتطرفة التي تنشـط فـي المنطقة وتعـادي البلديـن العربيين الجاريـن ، لكن بعد العـام ٢٠١٤ اخـذت العلاقات الثنائيـة بينهما منعطفا ايجابيا إذ يسـعى الطرفان الى تعزيزها وتقويتهـا ، ومـن ثم فان هذا التعـاون الحاصل بينهما في عدة مجالات ومنها الاقتصاد والثقافة عـزز روح الأخوة والتعـاون فالمملكة العربية السـعودية كمـا يـرى السـيد رئيس الـوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في المقال الذي نشر في صحيفة (المونيتر) الامريكية تتمتع باقتصاد قوي ومتيـن وقادرة على مسـاعدة العراق في التغلب على ازمته الاقتصادية ، ولها وجود في اعـادة اعمار المناطق التي حـررت من تنظيم داعش ، وانها قادرة على فتح الطريق التجاري والنفطـي بيـن البلديـن ، فضلاً عـن المصالح السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية المشتركة [٥].

بالاضافة الى ما تقدم، بالامكان تحديد مجموعة من النقاط المهمة التي تشير الى رغبة السعودية فـي تعزيـز علاقاتها مـع العـراق وتطويرها بالشكل الذي يضمن اسـتمرارها واستقرارها، هذه النقاط هي [٦]:

١. ادراك كل مـن العـراق والسـعودية، ان الاعتمـاد علـى النفط غير دائم لأسـباب عديدة منها انخفـاض، وتراجع الكميات، لهذا لابد من وجود تعـاون اقتصادي بيـن الدولتين لاحتواء كل دولـة على ميزات تحتاجهـا الاخرى، مثل المياه والاراضي الزراعية في العراق، اضافة الى الاسـواق، كذلـك الامكانيـات المادية لدى السعودية التي يحتاجها العراق للاستثمار.

٢. افتتاح منفذ عرعر الحدودي، واقامة منطقة حرة بين الدولتين.

٣ تفعيل اتفاقية عدم الاعتداء بين الطرفين.

٤. قيام السعودية بإغلاق مراكز الدينية وتشديد الرقابة على بعضها، خاصة التي تدعوا للجهاد في العراق، ومراكز تمويل بحجة الزكاة ودعم

الفقراء، ودعوات الافتاء.

٥. ان دول الخليج دول ضعيفة وغير قادرة بالدفاع عن نفسها لوحدها، وان اعتمادها على الحلفاء الغربيين غير مضمون لهذا لابد من وجود تعاون وتقارب مع دول عربية تملك القوة العسكرية المساندة لها، كما حصل في الحرب العراقية - الايرانية.

٦. تريد السعودية ان تكون لاعب اساس في المنطقة وتطويق نفوذ ايران لهذا لابد من فتح حوار مع العراق وان تكون بصورة مباشرة على الساحة العراقية، وليس الاعتماد على الوكلاء.

٧- ظهور اعمال مسلحة في السعودية تابعة للجماعات المتطرفة، جعل السعودية تخشى من انتقال الارهاب الى اراضيها خاصة من جهة العراق، لهذا فهي لابد أن تفتح حوار وتعاون مع العراق للقضاء على الارهاب.

٨ من خلال جهود التقارب القائمة تحاول السعودية إضعاف التنسيق الإيراني الحوثي المشترك الذي أصبحت تروج له إيران، إذ سيشكل هذا التنسيق تحدياً إضافياً للسعودية، وسيريك أي تطلع سياسي لها في المنطقة، وفي ظل حالة الصراع القائمة بينها وبين إيران.

٩. للملف النفطي وإدارة موارده دور مهم في ب سياسة السعودية ودورها في المنطقة، ومن هنا يمكن إدراك سبب حرصها على توقيع اتفاقية الربط الكهربائي مع العراق، إذ إن أي سياسة نفطية في العراق تخرج عن السيطرة السعودية قد تريك الملف النفطي الذي تديره السعودية، وستكون له تأثيراته في المنطقة

١٠. منذ إطلاق السعودية لمشروع «رؤية ٢٠٣٠ في ٢٥/٤/٢٠١٦ وهي تحرص على تنويع المشاريع لتحقق هدف الاستقلالية عن النظام الربعي وتأسيس قاعدة اقتصادية تقوم على التنويع في مصادر الدخل، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أولت السعودية اهتماماً خاصاً بالمشاريع الاستثمارية والترفيهية والمشاريع المتعلقة بالطاقة ووفقاً لوزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، يأتي مشروع الربط الكهربائي بين السعودية والعراق في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية التي تركز على استثمار الموقع الاستراتيجي للمملكة.

وفضلا عن تاثير المتغيرات الداخلية لكلا البلدين، لعبت المتغيرات الخارجية دورا ايجابيا في هذا المجال ايضا لا سيما المتغيرين الامريكي والصيني. وقدر تعلق الامر بالولايات المتحدة فانها اخذت تمارس تاثيرها في المنطقة بعامة وفي سياسة السعودية نتيجة ادراكها ان هنالك مصالح لها في المنطقة لا يمكن تجاوزها ، فترامب كان يركز على تقديم مصالح الولايات المتحدة بمنهج نفعي : دفع التكاليف مقابل توفير الحماية [٧]. بينما يركز جو بايدن على تعزيز العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين ، ومنهم دول الخليج العربية [٨].

اما الصين فانها اخذت تطور علاقاتها مع كل البيئة الاقليمية ومنها : المملكة وايران والعراق في آن واحد ، ووقعت عقود كبيرة مع ايران والعراق لتطوير النفط ، ووقعت مع المملكة عقود واتفاقيات عديدة لتعزيز العلاقات المتبادلة. اي ان الصين في تاثيرها على السياسة السعودية تجاه العراق لا يمكن ان يصنف الا ضمن منظور انها تعزز التعاون بين بلدان المنطقة ، لانها تستثمر في مادة تعد عصب اقتصاديات دول المنطقة جميعا الا وهي النفط [٩].

ان ادراك العراق لاهميــة البيئة الاقليمية جعله يعقـد قمــة بغداد فــي اب ٢٠٢١ لتاكيـد اهمية احداث تغيير سياســي في البيئة الاقليمية ، وان العــراق منفتح على كل الاطراف الاقليمية ، ثم اتجه الى دعم المفاوضات الســعودية الايرانية [١٠]، الامــر الذي اســهم في حصــول التقارب التاريخي بين الطرفين في آذار من العام الحالي ٢٠٢٣.

ان هذه الدعائم شــكلت النقاط الابرز في تحول العلاقــات العراقية الســعودية نحــو المزيد من التعاون الاقتصادي، عبــر المجالات المختلفة، وهو الامر الذي سنناقشه في المحور الثالث من البحث.

**ثانيا: محددات التعاون العراقي السعودي**

بعد حرب دامت عدة ســنوات، حقق فيها النظام السياسي في العراق قاعدة داعمة له، وقع سريعا في مخاطــر نتائج الحــروب: تراكــم تداعيات الاقتصاد ومخلفات الاوضاع الاجتماعية، التي لم تكن الحرب تسعف للنظر فيها، وهو ما قاد الى ظهور تناقضات كبيرة في الواقع العراقي: قوة عســكرية اقليمية، ووضع اقتصادي واجتماعي سلبي، وخطاب ايديولوجي راديكالي يبحث عن انجاز داخلي وخارجي.

فــي المــدة بيــن ١٩٨٨- ١٩٩٠ كان العــراق يبحث عن دور، ووجد ضالته في تجمع وضعه الــى جانب كل من الاردن ومصــر واليمن في اطــار مجلــس التعــاون العربي، تجمــع اراده العراق ليكرس دوره الجديد سياســيا في غياب الفوائد الاقتصادية، لان المجلس لم يقدم للعراق شيء قياسا بالمطلوب من الاخير ان يقدمه لتلك الدول، في حين ان دول مجلس التعاون الخليجي انتقلت من كونها داعمة نسبيا للعراق الى كونها اصبحت تشــك في توجهاته ورغباته في تزعم منطقــة الخليج العربي، وعدم التناغم بينه وبين الخليجيين العرب، واخذ يلمح ضمنا ثم صراحة الــى انه يتطلب مراجعة تركة الاحداث اللاحقة لعــام ١٩٨٠، وان على الخليجيين العرب تقديم الدعم للعراق، ثم الاشارات الضمنية والصريحة ان الكويت والامارات تســببت بخسائر له، من جراء بيع النفط باســعار مخفضة بشكل كبير، وان الكويت كانت تســحب نفطا من العراق في مرحلة انشــغاله بالحرب مع ايــران، مما اوجد أزمة في علاقات البلدين طالبت الكويت خلالها بما دفعته له خلال الحرب تلك، وكل التسويات التــي طرحت لازمــة العلاقات بيــن البلدين لم يتم التعامل معها بشــكل جدي بينهما، مما جعل علاقتهمــا تتجه الى ازمة حادة، فطلبات البلدين لتســوية الازمــة لم تجــد حلولا وســط منهما، خصوصــا في ظل الشــك المتبــادل، ورغبات العــراق في ايجاد موقع ومكانة تناســب وضعه لما بعد عام ١٩٨٨[١١].

فــي ٢ اب ١٩٩٠ اتخــذت القيــادة في العراق قرارها بغــزو الكويت، هذا الغزو الذي شــكل الحــد الفاصل بيــن مرحلتين مر بهمــا التعاون العراقــي الســعودي، مرحلــة التعــاون الكبير في جميع المســتويات والدعــم المطلق للعراق، ومرحلة اخرى قوامها العداء والكراهية والشك والتحطيم.

ان التغير المهم الذي اصاب السياســة السعودية هــو ما حصل في اعقاب غــزو العراق للكويت ، اذ تبنــت المملكــة العربية الســعودية سياســة القطيعــة والعــداء طــوال المــدة بيــن عامــي (١٩٩٠-٢٠٠٣)، اذ شــاركت المملكة العربية الســعودية في دعم العمل العسكري والعقوبات ضد العراق ، في اطار الاستراتيجية الامريكية الشــاملة في تلك المرحلة التي هدفت الى عزل العراق دولياً واقليمياً، وضمت هــذه المرحلة

الجهود الامريكية الاولى بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ لتبني سياسات عدائية ضد العراق انذاك ، والضغط على المملكة العربية السعودية من اجل فتح اراضيها ومجالها الجوي لغزو العراق ، الا ان المملكة العربية السعودية تبنت خيار عدم المشاركة بالجهد العسكري وعدم العمل ضده [١٢].

وبعد العام ٢٠٠٣ وما حصل من تغيير كبير فيه، تعرضت البيئة الاقتصادية العراقية لمخاطر شتى، شكلت بمجملها عوائق سلبية امام تطور النمو الاقتصادي العراقي. ولم يقتصر الامر في العراق على التحولات السياسية والامنية التي حدثت في المدة من ٢٠١٤ الى ٢٠٢١ ، بل امتدت الى حدوث تحولات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم كان تاثيرهما ممتدا حتى احدث اثراً سياسياً وامنياً واضحاً في الشأن العراقي . و يصعب القول ان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي من قادت الى النتائج السياسية والامنية ، او ان العكس هو ما حصل في العراق ، لكن وجود الموارد الكثيرة في العراق ، والتعايش السلمي لعقود طويلة ، يعطي تصور ان نقطة البدء هي السياسة، فالتوافقات السياسية هي التي اسهمت في تعطيل جزء كبير من اداء العملية السياسية ، وتسببت بظهور بعض الملامح السلبية ومنها الهدر في الموارد ، وتسببت تلك التوافقات في ان الحكومة لم تستطيع تصحيح الاختلالات الهيكلية ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية[١٣].

ان التحديات التي تحول دون زيادة وتيرة التعاون الاقتصادي العراقي السعودي، يمكن حصرها بالاتي [١٤]:

ما يشار اليه عراقيا بانه دور سعودي استمر داعما للارهاب في العراق سنوات طويلة وبالتالي اشر محليا الى ترافق كلمة الارهاب مع السعودية في ظل اعلام محلي استمر يربط بين الكلمتين بشكل لصيق، لا سيما بعد القاء القبض على عدد من الارهابيين من الجنسية السعودية في العراق.

٢. النظرة السعودية للعراق كمناهض عربي واقليمي لها في المنطقة العربية، ولهذا كانت ولا تزال تخشى السعودية من اعادة دور العراق العربي بعد ٢٠٠٣، لهذا فهي تريد على الأقل عراقا متوافقا مع سياستها في المنطقة

٣ عدم الثقة بين الدولتين حتى بعد اعادة العلاقات عام ٢٠١٥، استمرت التصريحات المتشنجة بين الدولتين، ففي أب ٢٠١٦ طلبت الحكومة العراقية من المملكة العربية السعودية تغيير سفيرها لدى بغداد بسبب تصريحات وصفت بأنها تغذي الفتنة الطائفية، وأنها تدخل في شؤون العراق الداخلية.

٥. خلاف حول الحدود التي تصل الى ٨٤٠ كم، على الرغم من تسوية الأمر في اتفاقية ١٩٨١، وتصديق الاتفاقية ١٩٩١، الا ان هناك رأي عام عراقي يرى ان السعودية قد اخذت كل المناطق المحايدة ومساحتها (٧٠٠٠) كم٢). كذلك قضايا أمن الحدود والتهريب

٦. العامل الاقتصادي، وخاصة مسالة الديون السعودية على العراق التي تبلغ مع الفوائد ٤٠ مليار، اذ لم تسقط السعودية هذه الديون رغم انها كانت مساعدات حرب للعراق.

٧. وفي مجال النفط هناك خلاف بين الدولتين لا سيما موضوعي الانتاج والاسعار.

٨. خلاف حول الدور الإيراني في العراق، اذ تتهم السعودية العراق بتقديم العلاقات مع إيران على حساب العلاقات العربية.

ان العلاقات بين الدولتين ، لا يمكنها ان تتجاوز

حقيقة ان هنالك ارث سلبي في الفترات السابقة إذ كان العـراق والسـعودية يعيشـان في عزلة شـبه تامة في ضوء وسـط محموم بالمشكلات والخطـاب الايديولوجـي ، وكذلـك تجاذبـات سياسـية ووجود بعـض النخب السياسـية التي تحاول تجييش جماهيرها دعما لرؤاها التي تقف بالضد من تحسـن العلاقات بيـن الطرفين[١٥]. فالعلاقـات بين الدولتين قبـل العام ٢٠١٤ بقت تعاني مـن اثر التوترات ، لوجود قوى وملفات عدة ومنها قوى وملفـات داخلية تخص كل من البلديـن ، واخرى اقليميـة تتعلق بكيفية التعامل مـع البيئة الاقليميـة وتوتراتهـا واطرافها. ولم تحـدث انفراجة في العلاقـات الا بعد ان تولى الملك سـلمان الحكم في المملكة ، وصعد حيدر العبـادي للحكم في العراق ، في مرحلة تزامنت مع تمدد تنظيم داعش فيه .

**ثالثـا: تصاعد وتيـرة التعـاون الاقتصادي العراقي السعودي**

شـهد ٢٠١٧ فصـلاً جديـدًا من فصـول دعم السـعودية للعـراق، حيث أعلنـت المملكة عن بنـاء مدينـة رياضيـة لأبناء العـراق هدية من الملك سـلمان بن عبد العزيز آل سعود، وتقديم منحة من السـعودية للعراق بمبلغ مليار دولار للمسـاهمة في تنميته لتكون السـعودية شـريكا أساسيا في نهضة العراق [١٦].

كمـا خطـى كلا البلديـن العـراق والسـعودية خطوات مهمة في موضوع التعاون الاقتصادي منهـا تاسـيس : مجلـس الاعمـال السـعودي العراقي المشـترك[١٧]، وعقدت الدورة الاولى مـن اجتماعاتـه في العـام ٢٠١٨، ثـم الدورة الثانيـة فـي العام ٢٠١٩ ، والثالثـة في اب من العـام ٢٠٢١ ، ثـم الجولة الرابعة في مسـتهل العام ٢٠٢٢، وناقش المجتمعون موضوعات : رفع مستوى التجارة والاستثمارات وتذليل كافة الصعوبات والقوانين التي تقف ضد الاسـتثمار ، فضـلاً عـن فتـح منافذ بريـة جديـدة لتعظيم الشـراكة الاسـتراتيجية بين الدولتيـن وتوقيع مذكـرة الربط الكهربائي بيـن البلدين بما يعزز من السـوق الاقليمية لتجـارة الكهرباء ، فضلا عن مشـاريع الطاقة المتجـددة وتعزيز فرص الاستثمار المشـتركة في قطاعات النفط والغاز والزراعـة والبتروكيمياويـات والمدن الذكية ، الـى جانب طـرح موضوع اعـادة افتتاح منفذ عرعر الحدودي [١٨].

فضـلا عن ذلك، نظـم المجلس أيضـا في عام ٢٠١٨ ملتقـى الأعمـال السـعودي العراقـي فـي مركز الملـك عبدالله للدراسـات والبحوث البترولية بالرياض لطرح الشـراكات العراقية السـعودية التجاريـة والاسـتثمارية فـي حيز النقاش وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحفيز الفرص الاستثمارية الواعدة [١٩].

كما تم افتتـاح ملحقية تجاريـة للمملكة العربية السـعودية في العراق ، في اطار رغبة المملكة بالانفتاح على كل ما يعزز رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تعد منطلقاً رئيسياً للشراكة الاستراتيجية بين البلديـن، ويدخل ضمنها مشـروع المملكة الذي طرحته في نيسـان ٢٠٢١ ، في مبادرات الشرق الاوسط الاخضر والسعودية الخضراء ومشروع الحزام الاخضر في العراق ، بوصفها احد مجالات التعاون المهمة بين البلدين [٢٠].

وقـد وصـل التعـاون الاقتصادي الـى مراحل متقدمـة بيـن الدولتين ، اذ تم انشـاء عدة لجان في هذا الاجتماع منها لجنة الطاقة والصناعات التحويليـة، واللجنـة السياسـية والامنيـة والعسـكرية، واللجنـة الثقافيـة والاعلاميـة والشؤون الاسـلامية ، ولجنة الزراعة واللجنة الاقتصادية والتجارية والاسـتثمارية والتنموية والاغاثية، ولجنة التعليم والشـباب والرياضة،

ولجنة النقل والمنافذ الحدودية والموانيء المالية والمصرفية [٢١].

وفي نهاية اذار ٢٠٢١ زار رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي المملكة ووقع معها على عدد من الاتفاقيات ، وما يتعلق بالابعاد الاقتصادية والاجتماعية فمنها الاتي [٢٢]:

أ.تأسيس صندوق عراقي سعودي مشترك، برأسمال قدره ثلاثة مليار دولار، إسهاماً من المملكة العربية السعودية في تعزيز الاستثمار في المجالات الاقتصادية في العراق، بمشاركة القطاع الخاص من الجانبين.

التعاون في مجالات الطاقة، والطاقة المتجددة وتفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي العراقي، مع ضرورة الاستمرار في التعاون وتنسيق المواقف في المجال البترولي، ضمن نطاق عمل منظمة الاوبك ، واجتماعات اوبك بلس (اتفاق خفض انتاج النفط مع دول منتجة خارج الاوبك ، والموقع عام ٢٠١٦ والذي تم تفعيله عام ٢٠٢٠) بما يضمن استقرار اسواق البترول العالمية.

ج.انجاز مشروع الربط الكهربائي لأهميته للبلدين، والموقع اتفاقه في ٢٣ كانون الاثني ٢٠٢٢

تعزيز فرص الاستثمار للشركات السعودية ودعوتها الى توسيع نشاطاتها في العراق وفي مختلف المجالات.

ويذكر ان المملكة اسهمت بنحو ٥٠٠ مليون دولار كمساعدات انسانية للنازحين العراقيين بعد العام ٢٠١٤ ، ونحو ١,٥ مليار دولار في مؤتمر الكويت لإعادة اعمار العراق ( ١٢-١٤ شباط ٢٠١٨)، ودعمت عدد من المشاريع الانمائية في العراق بقيمة ١٣٧,١ مليون دولار، الى جانب توقيعها اتفاقيات ثنائية مع العراق شملت العناوين الاتية : اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية للتعاون في مجال التخطيط التنموي للتنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، واتفاقية تعاون بين الهيأة السعودية للمقاولين واتحاد المقاولين العراقيين لاعادة اعمار العراق، واتفاقية تمويل الصادرات السعودية الى العراق ، الى جانب توقيع مذكرتي تفاهم وتعاون شملت : مذكرة تفاهم بين شبكة الاعلام العراقي، وهيأة الاذاعة والتلفزيون السعودية، ومذكرة تعاون بين دار الملك عبد العزيز في المملكة و دار الكتب والوثائق الوطنية في جمهورية العراق [٢٣].

ان من نتائج التقارب الاقتصادي بين الدولتين ارتفاع معدل التجارة السعودية مع العراق اذ بلغت بين عامي ٢٠٠٧- ٢٠١٧ نحو ٦,٢ مليار دولار ، ويكاد يكون هنالك عجز تجاري دائم وشبه تام للعراق في علاقاته التجارية مع المملكة [٢٤]. ويذكر ان المملكة صدرت سلع ومنتجات بما قيمته ٢٣١,٧٦ مليون دولار عام ٢٠١٦ ، بينما لم تستورد من العراق اي سلع في تلك السنة ، وصدرت المملكة سلع ومنتجات بما قيمته ٢٨٥,٩٨ مليون دولار عام ٢٠١٧ ، بينما لم تستورد من العراق اي سلع في تلك السنة ، وصدرت المملكة سلع ومنتجات بما قيمته ٢٢٢,٠٩ مليون دولار عام ٢٠٢٠ ، بينما لم تستورد من العراق اي سلع في تلك السنة [٢٥].

وتبذل السعودية والعراق جهودًا ملموسة للرقي بأطر الثقافة والسياحة والآثار والمعرفة، حيث شاركت السعودية في معرض بغداد الدولي للكتاب عام ٢٠١٩، والتي تزيد من

أواصر التعاون بين البلدين، وتحقق عبر التواصل الثقافي ما يصبو إليه الشعبين العراقي والسعودي من مد جسور أخوية راسخة. كذلك فقد ابدت السعودية حرصها على دعم جهود العراق في مواجهة خطر فايروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) آنذاك، حيث قدمت دعماً صحياً عاجلاً للعراق عبر توفير كميات ضخمة من المساعدات الطبية، تشمل الأدوية والمواد الطبية وأجهزة التنفس ومستلزمات الحماية الشخصية [٢٦].

اما فيما يخص موضوع الاستثمار السعودي في العراق فرغم ضعفه في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٧[٢٧] ، الا ان المملكة تنظر بإيجابية إلى الدعوات المقدمة من الجانب العراقي لزيادة الاستثمارات السعودية في العراق، لاسيما في المجالات الحيوية مثل الطاقة، وتحلية المياه والصناعات الغذائية، وغيرها من المجالات. كما ويحظى الجانب البرلماني بين البلدين على دعم متواصل لمقاربته المباشرة مع تطلعات السعودية والعراق ويعقد مجلسي الشورى والنواب اجتماعات ولقاءات عدة، حيث يستعرض المجلسين ما يربط المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق من علاقات تاريخية، ويؤكدان أهمية السعي لتعزيزها ولا سيما على صعيد العلاقات البرلمانية [٢٨].

وقد اكد كل من رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني وولي العهد السعودي محمد بن سلمان على اهمية الاستمرار في التعاون المشترك عند لقائهما في المملكة العربية السعودية يوم ٩ كانون الاول من العام ٢٠٢٢، وذلك على هامش انعقاد القمة العربية الصينية للتعاون والتنمية في الرياض». وجرى خلال اللقاء وفق البيان التباحث في آليات تفعيل المجلس التنسيقي العراقي السعودي، وتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات بين الجانبين. وأكد السوداني «أهمية القمة العربية الصينية في تحقيق التكامل الاقتصادي وبما يخدم مصالح شعوب المنطقة»، كما أعرب عن الاستعداد لتطوير العلاقات الثنائية، خصوصا في مجال الاقتصاد والاستثمار. كما أكد ولي العهد السعودي رغبة المملكة في إدامة العلاقات مع العراق، نحو المزيد من التعاون المتبادل في شتى المجالات[٢٩].

نستنتج مما سبق ان اتجاه كل من الطرفين الى تغليب الدوافع الايجابية على المحددات السلبية اسهم في توسيع مجالات التعاون العراقي السعودي، وان المتغيرات الاقليمية والدولية فضلا عن المتغيرات الداخلية ستبقى تؤثر سلبا او ايجابا في هذا الموضوع، الا انه من المهم جدا على صانعي القرار في كلا البلدين فهم ان عالم اليوم يتطلب التوسع في تحسين العلاقات الاقتصادية ومجالاتها المختلفة، ولذلك فان المستقبل وان كان يحمل في طياته اكثر من مشهد لتلك العلاقات الا اننا نرجح ام المشهد الذي سينطوي عليه مستقبل التعاون الاقتصادي هو تغليب الدعائم على المحددات رغم تاثيرها الواضح، وان المطلوب عراقيا لتخلص من قيد المؤثر الخارجي الذي بقي يدفعه لسنوات طويلة بعيدا عن التعاون مع السعودية تحت دعاوى شتى لم تفعل السعودية للاسف الكثير لانهائها، كما ان على السعودية ان تعي ان العراق وان كان مرتبطا بروابط دينية واجتماعية وثقافية مع ايران الا ان ذلك لا يعني عدم ارتباطه بعمقه العربي الامر الذي يشكل حافزا مستمرا نحو توظيف هذه الثنائية في خدمة مجالات التعاون المشتركة.

## الخاتمة

حدثان مهمان في العراق، اسهما في تحسين العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠١٤ ، احدهما وصول السيد حيدر العبادي المعروف بوسطيته الى رئاسة الوزراء في العراق، والثاني تداعيات خطر تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على مايقارب ثلث ارض العراق، وحدث آخر في السعودية في عام ٢٠١٥ تمثل بوصول الملك سلمان الى المنصب الاعلى في المملكة، هذه الاحداث اسهمت بشكل كبير في تحسين العلاقات العراقية السعودية بعد ان مرت بفترات من التراجع والخلاف الحاد استمر منذ عام ١٩٩٠ عندما قام العراق بغزو الكويت.

ومثلما توجد دعائم واسعة للتعاون بين الطرفين تشكل بمجموعها مستدعيات للنهوض بافاق العلاقة الى مستقبل ارحب، فان العلاقة بين الطرفين تواجه محددات ليست بالقليلة بل واسعة التاثير متفاعلة مع متغيرات على الصعد الثلاثة المحلي والاقليمي والدولي.

بيد ان الطرفين ومن خلال تطور الاحداث يبدو انهما يمضيان نحو الارتقاء بالتعاون الايجابي ادراكا منهما لحجم المصالح المتحققة جراء ذلك فضلا عن التقارب الاخير الحاصل بين ايران والسعودية والذي اسهم العراق في حدوثه بشكل كبير ، وهو التقارب الذي يشكل عاملا ايجابيا يخدم العراق في العودة لممارسة دور اقليمي فاعل اذا ماتوافرت له القيادة الحكيمة القادرة على النهوض به.

اننا ندعم توجه العراق نحو التعاون الايجابي مع البيئة الخليجية لا سيما المملكة العربية السعودية لانها لاتزال قائدة المعسكر الخليجي وستبقى، كما انها ستبقى حاضرة الاداء عربيا ولها الدور الفاعل وهذا ما برز في قمة جدة العربية الاخيرة في شهر ايار من العام الحالي ٢٠٢٣ عندما قررت جمع الدول العربية وبضمنها دعوة الرئيس السوري بشار الاسد لتعود سوريا الى جامعة الدول العربية من جديد.

اننا مع ان يقوم العراق والسعودية بتغلين دعائم التعاون الكثيرة، وهما قوتان اقلينيتان فاعلتان، وعليه فان نظرتنا للمستقبل نظرة تفاؤلية قوامها التحسن الكبير للعلاقات الاقتصادية العراقية السعودية.

## المقترحات

بغية تحقيق مرامي هذا البحث ومقاصده من ضرورة تحسين العلاقات العراقية السعودية فاننا نقترح على صانع القرار العراقي الاتي:

ضرورة توحيد الرؤى الداخلية الحزبية والسياسية قدر الامكان والاتجاه نحو التعاون الكامل مع المملكة العربية بما يحقق المصلحة العراقية اولا والمصالح المشتركة ثانيا وتغليب شأن المصالح على الامور المختلف عليها مع المملكة سياسيا وايدلوجيا.

تسهيل الموافقات الاستثمارية للجانب السعودي مع عدم التخوف من منح الاستثمارات للسعودية وكانها ستقود الى اثارة الفتنة فيه فهذا امر غير وارد وانما الاستمارات ستقود الى اعادة بناء العراق وتحسين بنيته الداخلية المتهالكة.

التنسيق مع السعودية في موضوع النفط انتاجا وتسعيرا لا سيما ان كلا من البلدين العراق والسعودية يمتلكان قوة فاعلة في التاثير في سوق النفط العالمي اذا ماالتفقا على ذلك.

الاستفادة من التقارب الايراني السعودي بما يخدم المصالح العراقية وتوظيف ذلك للاستفادة

مـن امكانيـات المملكـة الاقتصاديـة وتفضيل مصلحة العراق على مصلحـة اية دولة اخرى معاملـة بالمثل كمـا تفعل الـدول الاخرى التي تفضل مصالحها الوطنية على مصالح غيرها.

تكثيف التعـاون الامني بيـن الجانبين ومراقبة الحدود وتسليم المطلوبين للطرفين ومنع مرور المخدرات بالاتجاهين بما يفضي لحماية الامن القومي لكلا البلدين.

الاعتماد بشكل اكبر على الدبلوماسية الشعبية لا سـيما وان الشعب السعودي يكن محبة واحترام كبيرين للشعب العراقي وهذا ما يتجلى واضحا في تعامل السـعوديين مع المعتمرين العراقيين او الحجاج ، وكذلك تفعيل الانشـطة الرياضية والثقافية والعلمية والتعاون الجامعي بين البلدين لا سـيما وان جامعـات المملكة تحتـل مراكزا متقدمة في التصنيفات العالمية.

الاستفادة المثلى من العقليات العراقية المختصة بشـؤون الخليـج العربـي وبالمملكـة العربيـة السـعودية التي لها بـاع طويل في معرفة كيفية تفكير صانع القرار الخليجي وجعلهم مستشارين ومفوضين للتعامل مع الملف السعودي العراقي بمـا يرفد صانـع القرار بتوصيـة علمية عملية واقعية ناجحة.

## الهوامش

١ ) البابا فرنسـيس: ما الرسـائل التي تحملها زيارة بابا الفاتيكـان للعراق؟- بتاريخ ٥ كانون الاول ٢٠٢١، منشور على موقع بي بي سي: https://www.bbc.com.

٢ ) فـراس الياس، العـراق ٢٠٢١ ، حصاد السياسـة الخارجية علـى الصعيدين الإقليمي والدولـي، بتاريخ ١٢ كانـون الاثني ٢٠٢٢، على الموقع الالكترونـي : https://www. ٤٢٧٠٦/noonpost.com/content

٣ ) متابعـة قمة الديمقراطية في واشـنطن ، مركز الشـرق العربي للدراسـات الاستراتيجية والحضاريـة، بتاريخ ٩ شـباط ٢٠٢٢، على الموقـع الالكترونـي ، https://www. /asharqalarabi.org.uk

٤ ) ميثـاق خيرالله جلود، السياسـة الخارجية السعودية تجاه العراق: مرحلة انفتاح جادة، بتاريخ ٢١ حزيـران ٢٠١٩ ، على الموقع الالكتروني : https://www.alhadathcenter.net/index.php

٥ ) بندر الدوشي، هكذا يرى الكاظمي العلاقات السـعودية العراقية، مقال منشـور على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢٠/حزيران/ ٢٠٢٠، https://www.alarabiya.net.

٦ – أحمد جاسـم محمد، العلاقـات العراقية – السـعودية بعد عـام ٢٠٠٣ اوجه الخلاف والتعاون، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربـلاء، ٤ مـارس ٢٠١٩ ينظـر الرابط: shorturl.aVBCMNP

٧ ) ترامب: قلت لملك السعودية ادفعوا لنحميكم وتجاوب معي ، بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١، على الموقع الالكترونـي : https://www. aljazeera.net/news/politics

٨ – محمد نـوري مثنى، السياسـة الخارجية للولايـات المتحـدة تجاه دول الخليـج العربي في عهد الرئيس جـو بايدن، بحث ترقية غير منشـور، معهد الخدمـة الخارجيـة، العراق، ٢٠٢٢، ص ٢٧.

٩ – مثلـت القمة العربية الصينية والسـعودية الصينية الاسـاس المهم لتصبح الصين داعما

باتجاه التعاون وتشكل العامل المشترك بين الطرفين العراقي والسعودي، وهذا نابع من توجه السعودية نحو الشرق بعد ان عانت من تراجع الدعم الامريكي لها.

١٠ ) وزير خارجية العراق يبحث في طهران العلاقات مع الخليج، بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني: https:// /alkhaleejonline.net

١١- عامر هاشم وخضر عباس عطوان، ٥ خطوات لتصحيح العلاقات الخليجية العراقية تبدأ بابعاد العدو الكامن، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للدراسات، جدة، العدد ١٦٤، ص ٥٥.

١٢ ) تقرير شيلكوت: السعودية كانت رافضة للحرب على العراق.. وحذرت من تداعياتها، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، العدد ٦٨٤٤٢١، بتاريخ ٠٨ تموز ٢٠١٦.

١٣ ) احمد الانباري، المعارضة النيابية استحقاق واجب التطبيق لتعزيز النظام السياسي واستدامة العملية السياسية، مجلة الرواق، العدد٧، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد، اذار، ٢٠٢٢، ص٥١.

١٤ - زينب عبد الامير شاوي، تاثير المتغيرات الامنية والسياسية في العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، بحث ترقية ( غير منشور)، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، ٢٠٢٣، ص ص ٧٩-٨١.

١٥ ) عادل زين العابدين ، كيف يمكن أن تنعكس المفاوضات الإيرانية-السعودية على العراق ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ، بتاريخ ١٠ اذار ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني: https://www.orsam.org.tr/ar/iran-ve-suudi.

١٦ - البيان المشترك العراقي السعودي بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي للمملكة العربية السعودية، المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء ٣١ اذار ٢٠٢١ متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www. pmo.iq/press٢٠٢١/٣١-٣-٢٠٢١٠٧. htm

(تاريخ زيارة الموقع: ٢٢-٤-٢٠٢٣

١٧ - مجلس التنسيق السعودي العراقي هو مجلس للتعاون المشترك افتتح اجتماعه الأول الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في عام ٢٠١٦. ويهدف مجلس التنسيق السعودي العراقي إلى تعزيز التواصل بين البلدين على المستوى الاستراتيجي والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى أفاق جديدة في مختلف المجالات ومنها الاقتصادية والتنموية والأمنية والاستثمارية والسياحية والثقافية والإعلامية، فضلا عن تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في الشؤون الدولية والإقليمية المهمة، وحماية المصالح المشتركة وتنمية الشراكة بين القطاع الخاص في االبلدين. ويتيح المجلس الفرصة لرجال الأعمال للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية وتبني الوسائل الفاعلة التي تسهم في مساعدتهم على استثمارها، وتشجيع تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الجهات المعنية من خلال العمل على نقل وتشجيع التقنية والتعاون في مجال البحث العلمي، وتبادل الزيارات والمشاركة في البرامج التدريبية، وتنمية المناطق الحدودية بين البلدين.

ينظر: مجلس التنسيق السعودي العراقي يحقق المصالح المشتركة ويسهم في التنمية

والاستقرار، الجزيرة الآن، ٢٩-١١- ٢٠٢٢ ، (تاريخ زيارة الموقع: ١٧-١١-٢٠٢٢)

متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://www./١٨٢١٨٨/٢٣/٠١/٢٠٢٢/al-jazirahonline.com

١٨ ) السعودية والعراق يعتزمان رفع العلاقات الاقتصادية الى (التعاون الشامل)، صحيفة الشرق الاوسط، العدد١٥٧٦٤، ٢٥ / كانون الثاني، ٢٠٢٢،

١٩ – زينب عبد الامير شاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

٢٠ ) أمنة خيري واخرون ، تنوي السعودية التعاون مع دول الإقليم لإطلاق مشروع بيئي ينتهي بزراعة ٥٠ مليار شجرة ، بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني : https://www.independentarabia.com/node/٢١٠٤٤١

٢١ ) محمد بن سلمان : السعودية والعراق متجاوران ولدينا نفس المصالح، بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١١ ، موقع العربية الالكتروني: https://www.alarabia.net.

٢٢ ) البيان المشترك "العراقي السعودي" يخرج بخمس اتفاقيات بعد زيارة الكاظمي ، بتاريخ ١١ نيسان ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني : https://www.iqiraq.news/political/١٥٦٥٧

٢٣ ) المصدر نفسه .

٢٤ ) العلاقات السعودية العراقية..٦ مليارات دولار تبادل تجاري بـ١٠ سنوات ، بتاريخ ٩ اذار ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني : https://www.alarabiya.net/amp/aswaq/videos

٢٥ ) الاستيرادات لسنوات ٢٠١٥- ٢٠٢٠، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، ٢٠١٦- ٢٠٢١.

٢٦ - زينب عبد الامير شاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥

٢٧ ) هل تنجح السعوديّة في احتواء العراق بعيداً عن إيران؟ ، بتاريخ ٩ اذار ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني : https://www.al-monitor.com/ar

٢٨ - زينب عبد الامير شاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

٢٩ - وكالة الانباء العراقية، السوداني يؤكد الاستعداد لتطوير العلاقات مع السعودية بمجال الاقتصاد والاستثمار، ٩ /٢٠٢٢/١٢

https://www.ina.iq/١٧٢٧٤٥--.html

## الملخص

يناقش البحث موضوع التعاون الاقتصادي بين كلا من العراق والسعودية عبر عاملي الدعائم والمحددات، انطلاقا من ان العلاقات العراقية السعودية تتجه نحو الافضل بعد سنوات طويلة من القطيعة والشك ابتدات منذ احداث الكويت عام ١٩٩٠ واستمرت حتى سنوات قريبة عندما ذاب بعض الجليد الذي شكل التحدي الاكبر لتتجه العلاقات نحو مزيدا من التعاون الاقتصادي بين دولتين تتمتعان بقيمة كبيرة وتملكان عمقا استراتيجيا في المنطقة والعالم.

ويخلص البحث الى ان المتغيرات الاقليمية

والدولية ستدفع باتجاه تغليب العراق والسعودية لدعائـم التعـاون علـى الخلاف وتجـاوز اثار المحددات السـلبية، ومن ثم فان مجلس التنسيق العراقي السعودي الذي انشا عام ٢٠١٦ سيكون له دورا فاعـلا في تطوير العلاقات بين البلدين عبر تشـجيع الاسـتثمار السـعودي في العراق وكذلك رفع نسبة التبادل التجاري بين البلدين.


**Absract**

The research discusses the issue of economic cooperation between Iraq and Saudi Arabia through the factors of pillars and determinants, based on the fact that the Iraqi-Saudi relations are heading for the better after many years of estrangement and suspicion that began since the events in Kuwait and continued until recent ١٩٩٠ in years when some of the ice melted, which constituted the biggest challenge for the direction of relations. Towards more economic cooperation between two countries that enjoy great value and have strategic depth in the region and the world.

The research concludes that the regional and international changes will push the direction of Iraq and Saudi Arabia giving priority to the pillars of cooperation over the dispute and overcoming the effects of negative determinants. Therefore, the Iraqi-Saudi Coordination Council, which was established in ٢٠١٦, will have an active role in developing relations between the two countries by encouraging Saudi investment in Iraq as well as raising the proportion of Trade exchange between the two countries.

The research structure will be divided into three axes, the first deals with the pillars of Iraqi-Saudi cooperation, while the second axis deals with the determinants of Iraqi-Saudi cooperation, and the third axis discusses the escalation of the Iraqi-Saudi economic cooperation.



key words

Iraq, Saudi Arabia, determinants of cooperation, the escalation of economic cooperation